

"الحفاظ على التوازن": لهذا أيدت فرنسا تصويت الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي

الجمعة 20 سبتمبر 2024 08:56 م

كانت فرنسا من بين حفنة من حلفاء إسرائيل الذين صوتوا لصالح قرار الأمم المتحدة الذي يطالب بإنهاء احتلال إسرائيل لغزة والضفة الغربية المحتلة في غضون عام يوم الأربعاء. استند القرار غير الملزم، الذي قدمته فلسطين، إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في يوليو، والذي قال إن الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة غير قانوني ويجب أن ينتهي. صوتت أغلبية الدول الأعضاء البالغ عددها 193 في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرار، بينما صوتت 14 دولة، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، ضد القرار وامتنعت ثلاث وأربعون دولة أخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة، عن التصويت. ورغم أن فرنسا تعتبر حلقة لإسرائيل إلى حد كبير، فقد انضمت إلى أيرلندا والبرتغال وإسبانيا وبلجيكا، التي أعربت جميعها مؤخرًا عن موقف أكثر انتقادًا لإسرائيل في سياق حربها على غزة، لدعم القرار. وقال نيكولا دي ريفيير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، للجمعية العامة إن بلاده "ملتزمة باحترام القانون الدولي" وأكد "دعمها الكامل لمحكمة العدل الدولية". وأضاف: "كما ذكرت المحكمة في رأيها الاستشاري الصادر في يوليو 2024، فإن استعمار الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، يشكل انتهاكًا للقانون الدولي". وتابع: "وبالتالي فإن الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن الوجود غير المشروع لدولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولن تعترف فرنسا بالضم غير القانوني لهذه الأراضي". وأكد على "التزام فرنسا الثابت بأمن إسرائيل" لكنه شدد أيضًا على أن "الاستمرار في الاستعمار يشكل عقبة رئيسية أمام حل الدولتين"، والذي قال إنه الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام الدائم والأمن الإسرائيلي على المدى الطويل. ولفت إلى أن "هذا يعني إنشاء دولة فلسطينية، فضلاً عن إعادة إطلاق مفاوضات السلام".

يتناسب مع النمط

قال الأستاذ الفرنسي للعلاقات الدولية في جامعة سانت لويس في مدريد، باراه ميخائيل، إن تصويت فرنسا "لم يكن مفاجئًا على الإطلاق".

وأضاف ميخائيل لموقع ميدل إيست آي: "لقد أدانت فرنسا دائمًا الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى الامتثال لمبادئ القانون الدولي، فإن هذا يسمح للبلاد بالحفاظ على التوازن في علاقاتها مع الإسرائيليين والفلسطينيين". وأضاف أن نمط تصويت البلاد في الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة يشير أيضًا إلى "إمكانية وجود رافعات عمل من جانبها في الصراع، حتى وإن كان ذلك بطريقة مبالغ فيها". في يناير، حذر دي ريفيير خلال مؤتمر صحفي من أن فرنسا، باعتبارها "مؤيدًا متحمسًا لمحكمة العدل الدولية"، ستدعم قرار المحكمة، أيًا كان ما ستتوصل إليه. وبعد شهر، عندما عرقلت الولايات المتحدة في الأمم المتحدة اقتراحًا جزائريًا يطالب بـ"وقف إطلاق نار إنساني فوري" في غزة، أعرب الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة عن أسفه لعدم اعتماد القرار "نظرًا للوضع الكارثي على الأرض". وفي إبريل، صوتت فرنسا لصالح مشروع قرار، قدمته الجزائر أيضًا، يوصي بقبول دولة فلسطين في الأمم المتحدة. وبعد شهر، أيدت "قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية"، وصوتت لصالح مشروع قرار "يمنح حقوقًا جديدة لدولة فلسطين المراقبة داخل الأمم المتحدة".

"عملية التوازن"

ويقول المحللون إن فرنسا أظهرت موقفًا ثابتًا بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي نوفمبر 1967، بعد استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، توقع الرئيس شارل ديغول أن إسرائيل تقيم "احتلالًا من شأنه أن ينطوي حتمًا على القمع" ومقاومة لهذا الاحتلال [والتي] ستصنفها إسرائيل بدورها على أنها إرهاب". في عام 1982، اعترف فرانسوا ميتران بحق الفلسطينيين في دولة أمام الكنيست، وكان جاك شيراك، الذي أطلق عليه ياسر عرفات لقب "الدكتور شيراك"، مشاركًا شخصيًا في مفاوضات السلام. على الرغم من خطر اتهامها من قبل إسرائيل بأنها "مؤيدة للعرب"، فقد دعت باريس دائمًا إلى تسوية سياسية للصراع على أساس حل الدولتين، القادر على تلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وتطلعات الفلسطينيين في نفس الوقت. لقد كان قسم شمال أفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية، والذي يُلقب غالبًا بـ"الشارع العربي" داخل وزارة الخارجية الفرنسية، عنصرًا رئيسيًا في الحفاظ على هذا الموقف، حتى في ظل ولاية رؤساء أكثر انحيازًا لإسرائيل مثل نيكولا ساركوزي. في عهد ماكرون، كانت العلاقات بين الرئاسة والسلك الدبلوماسي، وخاصة بعد أن بدأت إسرائيل هجومها على غزة، غير مستقرة، وفقًا لتقارير إعلامية. وكتبت صحيفة لوموند في نوفمبر الماضي: "التوترات سرية، ولم يتم التعبير عنها علنًا، ولكنها حقيقية للغاية" إن موقف إيمانويل ماكرون في الحرب بين إسرائيل وحماس يثير الانزعاج، وحتى التحفظات القوية، داخل الجهاز الدبلوماسي الفرنسي". في ذلك الشهر، انتقد الدبلوماسيون الفرنسيون في وثيقة داخلية مسربة موقف باريس من الحرب في غزة وما اعتبروه انقطاعًا عن سياسة البلاد الطويلة الأمد في تنمية العلاقات في العالم العربي. في المذكرة الموجهة إلى وزارة الخارجية والرئاسة، أعرب اثنا عشر سفيرًا فرنسيًا يعملون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن "أسفهم [للتحول] المؤيد لإسرائيل الذي اتخذته إيمانويل ماكرون في الحرب".

ووفقاً لدبلوماسي نقلت عنه صحيفة لو فيجارو الفرنسية اليومية، التي كانت أول من نشر الوثيقة، أوضح الدبلوماسيون أن هذا الموقف لصالح إسرائيل "أسىء فهمه في الشرق الأوسط" وكان "يتعارض مع موقف [فرنسا] المتوازن تقليدياً بين الإسرائيليين والفلسطينيين". وقال المصدر: "[المذكرة] تثبت فقدان مصداقية ونفوذ فرنسا وتشير إلى الصورة السيئة لبلدنا في العالم العربي"، ثم، في شكل دبلوماسي إلى حد ما، تشير إلى أن كل هذا هو نتيجة للمواقف التي اتخذها رئيس الجمهورية، واصفاً الوثيقة بأنها "مذكرة معارضة". في مذكرتهم المشتركة، أشار الدبلوماسيون "المعارضون" إلى اقتراح ماكرون، أثناء زيارته لإسرائيل بعد أسبوعين من الهجمات التي قادت بها حماس على البلاد، بـ "توسيع التحالف الدولي ضد داعش ليشمل [محاكمة] حماس". لقد فاجأت مبادرة الرئيس الفرنسي، التي رفضها المجتمع الدولي بسرعة، الدبلوماسيين الفرنسيين، الذين اشتكوا من إبعادهم عن الحلقة.

تحولات ماكرون

في فرنسا، يُنظر إلى السياسة الخارجية على أنها من اختصاص الرئيس حصرياً وفقاً لصحيفة لو فيجارو، قللت وزارة الخارجية من نطاق المذكرة المسربة، مذكّرة بأن "السلطات السياسية المنتخبة من قبل الشعب الفرنسي ... هي التي تقرر السياسة الخارجية لفرنسا". ومع ذلك، منذ ذلك الحين، تبني ماكرون تدريباً موقفاً أكثر انتقاداً لأفعال إسرائيل في غزة وانضم إلى دعوات وقف إطلاق النار وقال المحلل السياسي الفرنسي ادلين محمدي إن تصويت فرنسا ضد الاستعمار في الأمم المتحدة هذا الأسبوع يظهر أن "الموقف الفرنسي لا يزال عملاً متوازناً". وأضاف لموقع ميدل إيست آي: "إن الأمر يتعلق بدعم إسرائيل وفي الوقت نفسه، يتطلب دعم القانون الدولي والاتساق مع الموقف التاريخي لفرنسا إدانة الاستعمار". وتابع: "لقد ذهبنا بعيداً في "دعمنا غير المشروط"، في حين تستمر المذبحة ضد الفلسطينيين منذ أكتوبر، ولا نعود إلى موقف يتفق مع المبادئ التي دافعت عنها فرنسا تاريخياً والواقع أن فرنسا، كونها مرتبطة تاريخياً بحدود عام 1967، لديها واجب إدانة الاستعمار". ومع ذلك، أشار محمدي إلى أن "قرار الجمعية العامة غير ملزم" وهذا يسمح لنا بتأكيد مبدأ دون أي عواقب حقيقية". وبعيداً عن المبادرات الدبلوماسية والتصريحات الرسمية، اتهمت فرنسا بالفشل في استخدام وسائل أخرى للضغط على إسرائيل ووفقاً لوسائل إعلام استقصائية، فإن مبيعاتها من الأسلحة لإسرائيل مستمرة على الرغم من الحرب وتتسم بـ "التعتيم".

<https://www.middleeasteye.net/news/frances-vote-un-favour-ending-israels-occupation-palestine-way-maintain-balance>